الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 05

تاريخ الاجتماع: 04 جوان 2026

جدول الأعمال:

مواصلة النظر في مقترح القانون المعروض على أنظار اللجنة والمتعلق بالمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج والتداول حول الإجراءات التي أقرها المجلس الوزاري المضيق لفائدتهم.

الحضور:

الحاضرون: (08) المعتذرون (01) الغائبون (01)

افتتاح الجلسة : 10.15

رفع الجلسة : 12.50

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم الخميس 04 جوان 2026، جلسة خصصت لمواصلة النظر في مقترح القانون المعروض على أنظارها والمتعلق بالمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج وللتداول حول الإجراءات التي أقرها المجلس الوزاري المضيق لفائدتهم.

في مستهل الجلسة قدم النواب بسطة عن القانون الذي تم بموجبه احداث المجلس الوطني للتونسيين بالخارج، حيث لاحظوا أن المجلس لم يكن لينجح نتيجة تركيبته التي لم تكن تستجيب لتطلعات أبناء الجالية، بل ولم تكن تمثلهم وانما كانت محاصصة بين عدد من الهياكل واستجابة لرغبتها في الحصول على تمثيلية بهذا المجلس وان كانت لا تمت بعلاقة للجالية التونسية بالخارج إضافة الى ذلك فإن طريقة الاقتراع التي كانت معتمدة لا تحترم مقتضيات دستور 25 جويلية والذي كرس نظام الاقتراع على الافراد

وفي هذا الاطار بين النواب ان مقترح القانون يهدف الى بعث مجلس فاعل يكون دوره استشاري يدعم جهود الديبلوماسية البرلمانية بفضل ما يحظى به اعضاءه من كفاءات تونسية من صيت دولي، كما ان هذا المجلس هو الاقدر على تمثيل الجالية التونسية بالخارج والتعبير عن مشاغلها بجميع مكوناتها وخصوصياتها باعتبارها جالية متنوعة الثقافات والمستويات العلمية والاجتماعية والوضعيات القانونية خاصة في ضل ضعف استجابة التمثيليات الديبلوماسية وخاصة الملحقون الاجتماعيون لمطالب ومشاغل التونسيين بالخارج، مقابل ذلك فإن مجلسا ينتخب أعضاؤه على أساس قاعدة الاقتراع على الافراد سيكون قادرا على احتواء وتمثيل افراد الجالية بتنوعهم وسيكون له دور تقني هام اذ سيمكن من ضبط قائمات دقيقة للبيانات المتعلقة بالجالية التونسية بالخارج وبالتالي سيساهم في تشبيك العلاقات وسيساهم في جلب الكفاءات التونسية بالخارج والتعريف بها واستقطابها لخدمة الوطن، ولاحظ النواب في هذا الاطار أن رقمنة الإدارة في فرنسا كان بعقول تونسية، لذا ولتحقيق هذا الهدف كان لابد من تجاوز النقائص التي شابت المجلس الحالي خاصة على مستوى تركيبته فتم استبعاد النواب والجمعيات والأحزاب، غير ان هذا الاستبعاد لا يعني الاقصاء باعتبار أن أي مترشح قادر على الفوز بفضل دعم الجمعية او الحزب الذي ينتمي اليه على ألا يكون انتماؤه هذا معلنا خلال حملته الانتخابية

كما بين النواب أنه يمكن ادخال تعديلات على هذا المقترح منها إضافة الاقتراع على الافراد واعتماد الدوائر الانتخابية التي يحددها التقسيم الإداري بالخارج بحيث يكون لكل دائرة ممثل بالمجلس كذلك يمكن اعتماد نظام الاقتراع الالكتروني والاستئناس برأي الهيئة المستقلة العليا للانتخابات كما يمكن اعتماد مبدا التناصف بين الكفاءات وعموم التونسيين بالخارج.

في سياق متصل لاحظ النواب أنه من الاجدر اعتبار هذا المجلس محرك استثمار لا ملفا اجتماعيا وعليه يتعين الحاقه إما برئاسة الحكومة كما هو الشأن في مصر مثلا أو بوزارة الخارجية أو أن يكون وزارة مستقلة بذاتها كما في لبنان.

كما أكد النواب اهتمام السلطة التنفيذية في شخص وزير الشؤون الاجتماعية بمقرح القانون الحالي الذي يؤسس لعلاقة أفقية مع جميع هياكل الدولة ومؤسساتها باعتبار أن المجلس يضم ممثلين عن كل الوزارات يشاركون في اجتماعاته الدورية وهو ما سيساهم في تجميع الخدمات للتونسيين بالخارج وتجاوز البيروقراطية الناجمة بالأساس عن تشتت وكثرة الهياكل المعنية بالجالية التونسية بالخارج.

في ما يخص التكلفة المالية لبعث هذا المجلس، بين النواب أنه رصدت له منذ سنة 2016 اعتمادات هامة ضمن ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية كما عين كاتب عام على رأس هذا الهيكل رغم أنه لم يفعل وهو بتركيبته الحالية غير قابل للبعث والتفعيل في حين لن يكون يكلف المجلس المقترح مكلفا للدولة خاصة أن اجتماعاته ستكون في اغلبها عن بعد (10 اجتماعات) مقابل اجتماعين حضوريين في السنة.

إثر ذلك تطرق النواب الى النقطة الثانية في جدول أعمال اللجنة والمتعلقة بالإجراءات التي أقرها المجلس الوزاري المضيق لفائدة الجالية التونسية بالخارج، ملاحظين في هذا الصدد أنه لا يمكن اعتبارها إجراءات فعلية بل هي دعوات للجهات المتداخلة لاتخاذ جملة من الإجراءات منها وضع أسعار تفاضلية لتذاكر السفر رغم ان هذا الاجراء اثبت عدم نجاعته لاعتماده بشكل متأخر وبالتالي عزوف الجالية التونسية عنه كما ان هذه الإجراءات اقتصرت على الجالية التونسية بأوروبا دون غيرها.

وفي سياق متصل تعرض النواب الى مسألة التأخير المتواصل للسفرات والى التأخر في انطلاق العمل بجواز السفر البيومتري مما سيمثل اشكالا فعليا للمسافرين التونسيين عبر المعابر الدولية كما دعوا الى بعث خطوط جوية مباشرة مع دول كهولندا والسعودية

أما بالنسبة للنشاط الرقابي فقد أكد النواب أهمية الزيارات الميدانية، حيث شهدت الخدمات في المعابر الحدودية وخاصة الإجراءات الديوانية تجاه المسافرين تحسنا ملحوظا بفضل التنسيق المشترك بين القائمين عليها والنواب، وفي هذا السياق وحرصا على نجاعة الزيارات الميدانية التي أدتها لجنة العلاقات الخارجية الى عدد من المعابر الحدودية، اقترح النواب أن تكون مشفوعة بجلسات استماع للوزارات المعنية لمتابعة ما تقرر في شأن توصياتها المدونة بالتقارير المحالة على أنظارها كما اقترحوا أداء زيارة الى الاكاديمية الديبلوماسية وطلبوا دورات تكوينية بها.

في خاتمة جلستها قررت اللجنة برمجة جملة من الاستماعات الى جهات حكومية وهياكل وطنية حول الإشكاليات التي تمت اثارتها اثناء الجلسة.

رئيس اللجنة **مقرّر اللجنة**

رياض جعيدان **الطيب الطالبي**